

السياسة الثقافية: بين نظرية المفهوم والفعل المؤسسي

أ. سفيان لوصيف جامعة سطيف 2

ملخص:

يناقش المقال موضوع السياسة الثقافية، حيث يحلل في البدء المفاهيم المختلفة للثقافة، ثم يربط الثقافة بالسياسة، حيث تنتهج الدولة سياسة للقطاع الثقافي من تخطيط وتشريع للقوانين الثقافية، وتوفير الأموال والهياكل المؤسسية، والإطارات اللازمة، وتحديد الأهداف الإستراتيجية، والمرجعيات الفكرية مراعيًا في ذلك الانتماء الهوياتي، هذا من الجانب النظري ثم تركز هذا الخطاب في الممارسة الميدانية على أرض الواقع في شكل سياسات.

Résumé :

Cet article traite le thème de la politique culturelle, de prime abord on va exposer les divers notions de la culture, et sa dépendance à la politique dans la mesure où l'Etat investit dans la planification, la législation, le financement, ainsi que l'encadrement nécessaire au secteur culturel, y compris la détermination des références intellectuelles et les objectifs de la politique culturelle, et finalement sa mise en œuvre.

حاول الكثير من الباحثين منذ القرن 19 م تحديد مفهوم لثقافة، لكن تعدد وتنوع تعريفات الثقافة جعل محاولة حصرها عسيرة، فكلمة الثقافة هي واحدة من بين الكلمات التي يكتنفها التعقيد والغموض، وتدل بشكل عام على الجانب الفكري من الحضارة، أما كلمة حضارة فتدل على الجانب المادي، وهناك ترادفًا في المفهوم الانجلوساكسوني للكلمتين، فكلمة ثقافة كثيرا ما تأتي مرادفة لكلمة حضارة¹، وأقدم تعريف للثقافة وأكثره شيوعا ذلك الذي قدمه إدوار تايلور سنة 1871 م في كتابه "Primitive culture" مفاده أن الثقافة هي: «كل مركب يشتمل على المعرفة والمعتقدات، والفنون، والقانون، والعرف، وغير ذلك من الإمكانيات أو العادات التي يكتسبها الإنسان باعتباره عضوا في المجتمع»².

تعدد مفاهيم الثقافة ناتج من تباين آراء الدارسين لها، فمنهم من يميل إلى دراسة الثقافة في حد ذاتها والبحث عن دورها الاجتماعي، وهناك من يرجح كفة التاريخ ولا يفهم الثقافة إلا من خلال مفهومها التاريخي، ويمكن إيجاز مفاهيم الثقافة المتعددة في محورين الثقافة بالمعنى الأنثروبولوجي الذي يشمل كل ما يقوم به الإنسان من نشاط فكري أو مادي، معنى يرتبط بأشكال القيم ونوع الأساليب التي يتكرها الإنسان، ويرتب بها حياته الفكرية والروحية والجمالية والاجتماعية، أي أن الثقافة حسبما عرفتھا المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ' بمجموع النشاط الفكري والفني بمعناها الواسع، وما يتصل بهما من المهارات والوسائل، فالثقافة بهذا المعنى هي المعارف والقيم والالتزامات الأخلاقية، وطرائق التفكير والإبداع الجمالي والفني والمعرفي³.

وأبرز التعريف ثلاث مكونات أساسية للثقافة القيم والعادات تشمل الرموز والأخلاق والسجايا والمعتقدات والتقاليد والأعراف والعادات والوسائل والمهارات، الإبداعات التعبيرية تشمل الأدب ' شعر، قصة قصيرة، رواية، مسرح، مقالة ' والموسيقى والغناء والرسم والرقص وغيرها، والنتائج الفكرية تضم علمية وفلسفية ونظرية⁴.

تعد مفهوم الثقافة اهتمامات الباحثين إلى اهتمامات الهيئات، وأضحى هاجسا عند أهم مؤسسة دولية تهتم بالثقافة وهي منظمة اليونسكو، التي تمخض عن مؤتمرها المنعقد في نيومكسيكو سنة 1982 تعريفا للثقافة جاء فيه: «الثقافة بمعناها الواسع هي جماع السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعا بعينه، أو فئة اجتماعية بعينها، وهي تشمل الإرث الاجتماعي ومحصلة النشاط الذهني والروحي والفكر الأدبي والقيمي، ويتجسد في الرموز والأفكار والمفاهيم والنظم، وسلم القيم، والحس الجمالي، أي هي الامتداد المتنوع لجميع أنواع المعارف والخبرات الإنسانية، تشمل المعارف العلمية والأدبية والفنية والتراث وطرز العيش والأذواق والآداب السلوكية، وقوانين التعامل بين الناس»⁵.

ورغم أن الثقافة بهذا التعريف ليست من المسلمات المتفق عليها، إلا أن هذا التعريف بهذه السعة والشمولية، قلما يتعارض مع التعريفات الأخرى التي ربما تختصره دون أن تتناقض معه، فأغلب المفكرين ينظرون إلى الثقافة على أنها السمات المشتركة التي تميز أمة ما عن غيرها من الأمم، سواء كانت هذه السمات تتعلق بالفعاليات الإنسانية ونشاطاتها الذهنية والمادية، أو كانت تراكم خبرات وتجارب اجتماعية، أو تصورات منبثقة من معتقدات دينية⁶.

حاول مالك بن نبي أن يضع تعريفا شاملا للثقافة يتسق مع الواقع الإسلامي فيقول هي: «مجموعة من الصفات الخلقية والقيم الاجتماعية التي تؤثر في الفرد منذ ولادته وتصبح لا شعوريا العلاقة التي تربط سلوكه بأسلوب الحياة في الوسط الذي ولد فيه فهي المحيط الذي يشكل فيه الفرد طباعه وشخصيته»⁷، وهي عنده ليست مجرد علم يتعلمه الإنسان في المدارس أو من الكتب، بل

هي جو من العادات والأذواق والقيم، التي تؤثر في تكوين الشخصية وتحدد دوافع الفرد وانفعالاته وصلاته، ويرى أن الثقافة كنظرية للتغيير يستلزم أن تصاغ صياغة تربوية، تركز على ركائز التوجيه الأخلاقي، والمنطق العلمي، التوجيه الفني⁸.

هذه الركائز تستكمل الثقافة بناءها في المجتمع وترتقي إلى مستوى الحضارة، ويرى بن نسي أنه: «ليس بنافع لنا أن نفكر في الأسباب التي تدخلنا إلى باب الحضارة، من غير أن نواجه أولا وقبل كل شيء الوسائل التي تجعلنا نخرج من باب التخلف»⁹، ومع أن مصطلح الثقافة جرى تداوله ليؤدي مدلولاً خاصاً لا يتميز في بعض الحالات عن مصطلح الحضارة فإنه يتميز عنه إذ يعبر عن خصائص عديدة للثقافة منها:

- الثقافة ظاهرة إنسانية، فاصل نوعي بين الإنسان وسائر المخلوقات لأنها تعبر عن إنسانيته، وتحدد ذات الإنسان وعلاقاته مع نظرائه، ومع الطبيعة من خلال تفاعله معها.
- الثقافة أساس الحياة الاجتماعية، فليس من عمل اجتماعي أو فني جمالي أو فكري يتم خارج دائرتها، وهي التي تيسر للإنسان سبل التفاعل مع محيطه.
- الثقافة عملية إبداعية متجددة، تبدع الجديد والمستقبلي، فالتفاعل مع الواقع تكيفاً أو تجاوزاً نحو المستقبل من الوظائف الحيوية لها.
- الثقافة إنجاز تراكمي متنام مستمر تاريخياً، فهي بقدر ما تضيف من الجديد تحافظ على التراث، وتحدد من قيمه الروحية والفكرية، وتوحد معه هوية الجديد روحاً ومساراً¹⁰.

وهنا إعمال العقل للوصول إلى المفهوم الواضح للثقافة ارتباطاً بخصوصية الواقع وبالتفاعل معه، فعلى سبيل المثال فقد أحصى ما يزيد عن 200 تعريف للثقافة، في حين أن الفيلسوف الأمريكي 'جون ديوي' عرفها بجملة واحدة بقوله: «بأنها حصيلة التفاعل بين الإنسان وبيئته»، لكن علي أومليل يتجاوز هذا في تعريفه بقوله: «الثقافة رؤية ومبدأ للسياسات كيف تكون سياستنا في التربية والتعليم منتجة لرأسمال بشري مندمج ومنافس في عالم اليوم؟ ما هي قيمنا الثقافية القابلة للتبادل في سوق القيم، ومكونه لعقلية حديثة، وهوية ليست من ماضي ولى، بل جواز سفر لدخول آفاق المستقبل؟ ما هي رؤيتنا لبناء اقتصاد اجتماعي ومنافس معاً، وكيف نبني منظومة قيم تحفز على المبادرة والابتكار، والإنتاج وتخطيط المستقبل؟ كيف نربي على احترام الكرامة الإنسانية؟ ذلك هو مفهوم الثقافة الذي يتوجب أن نأخذ به»¹¹.

في حين أن السياسة الثقافية مفهوم يستمد معناه من كلمة سياسة، والسياسة هي منظومة من الغايات والأهداف والوسائل تضعها مجموعة وتنفذها سلطة، الحديث عن سياسات ثقافية يعني جملة من الغايات ذات المدى البعيد، ومن الأهداف ذات المدى المتوسط، ومن وسائل، وأشخاص، واعتمادات مالية، وترتيبات قانونية منسجمة مع بعضها البعض، وسواء تعلق الأمر بالدولة أو

مؤسسة، فإن من يقرر العناصر المختلفة لهذه المنظومة ليس الأشخاص أنفسهم، فالغايات تحددها النخبة، والأهداف يضعها الخبراء، والوسائل هي شأن الإداريين، والسياسات الثقافية سواء تم إعدادها بطريقة ديمقراطية أو بطريقة تكنوقراطية، يجب أن تتضمن دائما أدوات لتقييم النتائج من أجل إعادة النظر في الغايات والأهداف والأدوات¹².

تدخل الدولة يأتي على خلفية أهداف تنمية محددة تريد تحقيقها، وترصد لها الاستثمارات المالية والمادية والبشرية اللازمة، دور السياسات الثقافية هو تنظيم التدخل في العمل الثقافي، من خلال سلسلة من الإجراءات التي تتناسب مع أوضاع المجتمع، وعلى نحو تستغل معه الإمكانيات المتاحة، لا بد أن تأخذ هذه السياسات باعتبارها السياق التاريخي والسياسي والحقائق الاقتصادية والحاجات الاجتماعية والخصائص الثقافية للبلاد، كذلك يجب أن تسعى إلى إطلاق الإبداع والتحرر من المعوقات التي تحول دون التقدم نحو تحقيق الرفاهية للمجتمع، ويفترض في السياسات الثقافية أن تركز على معرفة عميقة بالمشكلات التي تتطلب حلولاً وبالوسائل التي يمكن إتباعها لتطبيق الحلول، الأمر الذي يقتضي وجود أهداف ووسائل وقدرات تنفيذية¹³.

يعرفها الباحث جيرار أوغسطين 'Girard Augustin' بأنها: «نسق من الغايات والأهداف التي تعتمد وسائل وأدوات تقرها مجموعة معينة، وتقوم على تنفيذ ذلك سلطة ما في ميدان الثقافة»¹⁴، تبرز السياسة الثقافية كأحد المفاهيم الحديثة التي ظهرت في النصف الثاني من القرن 20 م لتمثل أحد مجالات السياسة العامة للدولة، وهذا المفهوم تبلور نتيجة الاهتمام به من قبل مفكرين وباحثين، أثروا جهود المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بالعمل الثقافي.

تبلور مفهوم السياسة الثقافية نتيجة مباشرة للأحداث التي ميزت القرن 20م، حيث شهد تحولات مختلفة في شتى مناحي، بحيث امتدت آثارها إلى المجال الثقافي وانعكست بوضوح على السياسة الثقافية فكراً وممارسة، مما أدى إلى التفكير في وضع معايير جديدة للممارسة الثقافية بالتخطيط والتنظيم الكامل، للوفاء بالمطالب الثقافية للمجتمعات مثلها مثل غيرها من الخدمات التي يحتاجها المجتمع، وتعد اليونيسكو أبرز المستخدمين لتعبير السياسة الثقافية، ذلك أنها كانت حريصة على إيضاح المفهوم دون الدخول في متاهة تضارب التعريفات، وركزت في استخدامها على دعوة الدول للأخذ بمنهج تخطيطي تنموي، يلي الاحتياجات الثقافية عبر الاستخدام الأمثل للقدرات البشرية والمادية التي يمتلكها أي مجتمع مع الاستفادة من الخبرات الإنسانية في مجالات التكنولوجيا والاتصالات، ولعل من الضروري التأكيد على ارتباط مفهوم السياسة الثقافية بتدخل الدولة المباشر في النشاط الثقافي باعتباره أحد مجالات السياسات العامة¹⁵.

اهتمت المؤسسات الثقافية الدولية بعقد المؤتمرات واللقاءات التي تبحث في أبعاد السياسات الثقافية، واهتمت بعض الحكومات بإنشاء الأجهزة المختصة بشؤون الثقافة، وتبنى أشكال الإدارة

المتبعة فيها سواء تلك التي تعتمد نظام الاقتصاد الموجه سبيلا للتنمية الشاملة، أو بالنسبة للدول التي تنتهج مبدأ الاقتصاد الحر وتدعم مبادرات الأفراد في الحياة الثقافية. بمختلف أبعادها، بينما رأى البعض أن عدم وجود سياسة ثقافية في دولة ما هو سياسة بحد ذاتها، أضف إلى ذلك فإن تحبط السياسات الثقافية وتداخلها مع سياسات الأخرى ضرورة تقتضيها طبيعة التدجين المتعمد، وبث الخطاب الإيديولوجي المباشر كسياسة ثقافية¹⁶.

ارتبطت الثقافة دائما بالسياسة بل هي في حقيقتها تعبيراً سياسياً وعملية سياسية سواء كان مجالها الآداب أو العلوم الإنسانية أو الثقافة الشعبية، ولقد تعاظم الدور السياسي للثقافة في الفترة المعاصرة على نحو لم يسبق له مثيل، وذلك مع انبثاق الدولة الوطنية، فحتى في أوروبا جرى الحديث في بداية العصر الحديث عن أمم راسخة أنشأت دولها، كان لا بد من تجنيد الثقافة من أجل إعادة صياغة تلك الأمة على نحو يتطابق مع متطلبات الدولة الحديثة¹⁷.

وعلى هذه الأسس فإن الثقافة هي حياة المجتمع التي دوغها يصبح المجتمع ميتاً، إذ لا توجد مجموعة إنسانية بلا ثقافة مهما صغرت، ومهما ظهرت للغير في أقصى حالات التأخر، فكل مجموعة إنسانية تعبر بأي وسيلة فكرية وعملية نظرهما للحياة، هناك علاقة وطيدة بين الثقافة والسياسة، أن يكون للثقافة وطن مؤسسي يدعمها ويجعل منها مقوماً أساسياً من مقومات هويته، من هذا المنطلق علاقة الوطن بالثقافة هي مسألة تتعلق بالاختيارات الجوهرية في إطار إعادة قراءة تاريخ الفكر المعاصر، وبقدرة هذا الفكر على إبداع البديل التاريخي والحضاري¹⁸.

ترتكز الثقافة على التخطيط الذي هو في الأصل عملية تقوم بها وتنفذها أجهزة الدولة، لأنها الجهة القادرة على التنظيم وعلى الإلزام القانوني الضروري، وهي الجهة التي تستطيع حماية الثقافة، كما تستطيع وضع إمكانياتها الواسعة لخدمة الثقافة في جانبها، جانب المبدعين الذين يقدمون أعمالاً قد يعجز القطاع الخاص عن تقديمها، وإفادة الجماهير منها بسبب ضخامة التكاليف، وجانب الجماهير العريضة التي يمكن للدولة أن تساعد على خوض تجربة الثقافة والتثقف دون التعرض للاستغلال، وهكذا فإن وضع الخطط الثقافية إنما يعود للسلطات العامة، وهي تبعة ثقيلة لأن بها مستقبل الثقافة والإنسان الذي يبدعها أو يعيشها، يركز بشكل أساسي على القرارات التي تقدمها هذه السلطات، سواء في مجال التخطيط أو التنفيذ¹⁹.

جل دول العالم الثالث جميعاً تقر مبدأ تدخل الدولة في الشأن الثقافي، وتعتبر ذلك من بديهيات خططها وسياستها، وتعتبر أن هذه الشؤون أهم وأخطر من أن تترك كلياً للأفراد والمؤسسات الخاصة إن كانت، ومع أن الدوافع لهذا الموقف يتخذ شكلاً تستخدمه الدول للدعاية لنفسها ولدعم مركزها المعنوي، فإن مبدأ التدخل هو المبدأ السائد، وهو الذي يحسن الاستفادة منه

وتوجيهه نحو تبني التخطيط الثقافي بمضمونه الواسع البناء، ومع الاعتراف بفائدة تدخل الدولة في التخطيط والتنفيذ لمشروعات الثقافة فإنه كثيرا ما تكون في التنمية الثقافية عدة معوقات منها:

- قلة الأجهزة البشرية الثقافية المتخصصة من مشرفين على الخطط وخبراء إداريين.
- نقص الميزانية المخصصة للثقافة، ونقص الوسائل والتسهيلات، وضعف البحث والمعلومات.
- تطبيق السياسة الثقافية دون وصلها عضويا بمشاريع التنمية²⁰.

إذا كان التخطيط الثقافي أصبح ضرورة أساسية في التنمية الشاملة، فإن تدخل الدولة لتنفيذه أمرا لازم، ويكون هذا التحرك فعالا شاملا حين تكون الدولة محوره والمسؤول عنه، لكن قيادتها للتنمية لا تعني السيطرة على الثقافة في إبداعها، ولا التدخل في حرية المبدع الثقافي سواء بالتوجيه الإلزامي أم بالتسخير لأغراض غير ثقافية، وإذا كانت المسؤولية الأولى في عمليات النشر الثقافي تقع على الدولة، فيمكن أن يتم من خلال جهات استشارية مختصة تعنى بنشر الثقافة، أي الثقافة التي تزيد من المعرفة، ويكون ذلك بإعادة الثقافة إلى مكانها الحقيقي، وجذب الشعب إلى دائرة ثقافية واحدة تنبثق عنها هوية متجانسة، وتشجع المبدعين فيها ثقافيا وماديا²¹.

يستلزم وضع تخطيط لإنجاز تنمية ثقافية في المجتمع الجزائري، إعداد بنية تحتية مناسبة للنشاط الثقافي ومنابر نشر وبث واتصال، والمقصود بالبنية التحتية أبنية المسارح والمتاحف والمكتبات وقاعات المحاضرات، وتقديم تمويل من قبل الدولة للبنية التحتية والثقافية، على شكل ميزانيات منتظمة، ووضع سياسات للتنمية الثقافية منبثقة من أولوية البناء الثقافي ومتطلباته، وبعيدة ما أمكن عن الاعتبارات الإيديولوجية والسياسية المباشرة، ووضع استراتيجيات طويلة الأمد وقابلة للتطبيق حيثما أمكن ذلك، أي في حدود الإمكانيات المتاحة، ومراعاة التفاعل الدائم والتوازن بين المقومات الأساسية لسياسة ثقافية قادرة على الاستمرار والإشعاع، وأهمها الأبعاد الثلاثة التالية:

- البعد التراثي التاريخي والانتمائي، أي تلك العناصر التي تشكل مفهوم الهوية الخاصة وقيمه.
- الحاجات الروحية والجمالية الراقية لمجتمع معاصر في حالة تطور دائم.

- مناخ البعد العالمي، أي مراعاة روح العصر القائمة على الحركية والفعالية وسرعة التطور الانفتاح والحوار والتعددية، والتخلي عن عقلية الرقابة والحصار، ويدخل ذلك بالنسبة للجزائر إحياء مواقع القوة والإشعاع في الثقافة العربية الإسلامية تحسبا لحدة المنافسة العالمية في ظل الانفتاح وربما مواجهة ثقافات القوة بقوة الثقافة وقدراتها.

مع الاهتمام التنموي بالثقافة لم تبرز كحق من حقوق المواطن فقط، ولكنها دخلت في صلب القوانين، وبرزت معها الحاجة إلى تقنينها بتشريعات تحميها، وتفتح الطريق أمامها في المجتمع، وتعطيها مكانها الإنساني، وهكذا أصبح في إمكاننا التحدث في الوقت الحاضر عن تشريعات ثقافية وطنية، كما نتحدث عن تشريع ثقافي دولي في مجال العلاقات الثقافية الدولية.

لكن هذه التشريعات تتصف بالنقص في الإحاطة بكامل العملية التنموية الثقافية، إن التشريع لا يتصل بتنظيم العمليات الثقافية، ولكنه يجب أن يكون بالضرورة تشريعا مستقبليا، وهذا يعني أن تستوعب الحاضر، ويمهد للتطورات الثقافية السريعة التي سوف تقع في بين الثقافة وأدائها، وطبيعة العمل التشريعي تكون في مدى بعد النظر الذي تتسم به، فتمه من جهة إقرار بالطابع المحتوم لتنمية العلم والتقنية، وبالتقدم الصاعق لهما في مختلف الميادين، ويترتب على التشريع الثقافي واجب أساسي في محاولة التوفيق بين كل من الثنائيات بين الثقافة العلمية والثقافة الإنسانية من جهة، وبين الثقافة الجماهيرية والثقافة التخصصية من جهة أخرى²².

التشريع القانوني يظهر في مواكبته للتطورات الثقافية، وتقريره لحاجاتها التزاما وتنظيما وضبطا، إن هذا التشريع هو توجيه للتنمية الثقافية، ووضع لها ضمن القنوات المجتمعية الضرورية، وضمان لتطبيق التخطيط وتنظيم مسيرته، وتكامل برامجه، وتأمين تنمية منتظمة للشؤون الثقافية، وهكذا لا يكفي في التشريع تقنين الاستمرارية التي تسير عليها العملية الثقافية، ولا بد فيه من عملية استشراف للغد الثقافي، ثمة ثلاثة أنواع من التشريع تحتاج إليها التنمية الثقافية هي:

1: تشريعات غايتها الدفاع عن عناصر الهوية الثقافية وحفظ أسسها مثل:

- حماية التراث وصون الآثار والوثائق، تسجيل الفنون الشعبية والتراث الشعبي.
- حماية حقوق المؤلفين والمبدعين، وحق نشر الإنتاج الثقافي وتوزيعه بكل أنواعه.
- صون اللغة ودفع التبعية والغزو الثقافي.

2: تشريعات غايتها تنشيط الحركة الثقافية سعة وعمقا ونوعا وكما مثل:

- إنشاء مجالس بحث ثقافي للتخطيط.

- تنظيم الإدارات الثقافية وتيسير حركتها إشرافا ودعما.

يشكل التمويل الركن الأساسي في خطط التنمية وبخاصة التنمية الثقافية ذات المردود الكبير، والثقافة ليست بجهد مجاني إنما تنمو من المقومات التي تسهم في الدورة الاقتصادية، وفي تطور المجتمع وبلورة هويته الحضارية، وإذا كان من المسلم به أن كل تنمية تعطي قطاع الثقافة مكانة من العناية الفائقة، وتنقله من القطاعات الهامشية إلى الأولويات، فإن الجانب التمويلي للتنمية أخذ يحظى بنصيبه من الإنفاق المنظم، وفي موضوع الاقتصاد الثقافي نجد أنفسنا أمام الاقتصاد الموجه الذي اتبعته الجزائر، يجعل القضية الثقافية كلها في يد الدولة التي تملك أجهزة كبيرة لتمويل الثقافة وإدارتها تصل إلى درجة جعل الفنان والمبدع تابعا من توابع الدولة، ولكنها في الوقت نفسه تنشر الثقافة على أوسع قدر ممكن من الجماهير، صحيح أنها قد تستخدم الثقافة بهدف سياسي، وقد لا تنشر إلا ما يروق لموظفي الثقافة ومدرائها، وهم ليسوا دوما أهلا للاختيار، ولكنها تفتح المجال أمام جماهيرها²³.

قد تكون النفقات الثقافية الكبرى والأساسية على الدولة، وعلى ميزانيتها التي غالبا ما تجعل العمل الثقافي في أسفل سلم الاهتمام، ويقتصر الإنفاق على تمويل الصحف، شراء الكتب، شراء أجهزة الراديو والتلفزة، أفلام الفيديو، لا يمكن أن يشمل الأعمال الثقافية الكبرى، إن تمويل خطط التنمية الثقافية يستهدف:

- تحديد الأولويات في النشاطات الثقافية، بما يتلاءم مع حاجات كل منطقة ومع إمكاناتها.
 - ضمان تمويل الإنتاج الثقافي كليا أو جزئيا من جانب الدولة بصورة أساسية.
 - دراسة الطرق التي تمكن من تسويق الإنتاج الثقافي بشكل يجعله في متناول الجماهير.
 - الاستفادة من التعاون الدولي ومن المعونات الدولية على ألا تتعارض مع السياسة الثقافية²⁴.
- بهذا تركز الدولة الممارسة الميدانية التي يسبقها الخطاب الثقافي، الذي يتصل بالمفهوم الشامل للثقافة، وليس ما يقتصر منها على الأدبي والفني بأفاقهما وتنوعهما، بل بما يتصل بامتدادهما التربوي والفكري، وبأداء الوعي البشري عامة عبر قنوات متعددة وبصور أداء متنوعة، ويتطور النسق الثقافي بقدر ما تتطور علاقات الجماعة الداخلية ووحدها وتواصلها، أي بقدر ما يتيح التوازن المصالح الاجتماعية المتعارضة استقرارا نسبيا يسمح بتحسين طرق الإرضاء العام للحاجات وبتهدئتها وينعكس هذا في تطور وانطلاق الإنتاج المادي والأدبي وفي التنوع المتزايد للحاجات وطرق إشباعها، في الأحاسيس ونماذج التفكير والتصورات عامة²⁵.

ويكون النسق الثقافي حسب القيم الأساسية لدى الجماعة، حيث تعكس أنماط ثقافية توضح ذهنيات سائدة، وتجسدها في فلسفات أو أصناف أدبية أو فنون، وهذه الأنماط يمكن أن تنتقل من ثقافة إلى أخرى وتشحن بقيم ودلالات جديدة، والنسق الثقافي كما هو قائم ضمن علاقات اجتماعية وسياسية معينة، تحدد طريقة عمل المنظومات الثقافية المعرفية والرمزية وعلاقاتها فيما بينها والقيم الأساسية السائدة في كل منها بما يخدم السيطرة الاجتماعية القائمة، وهو ما تجسده وتهدف إليه في كل نظام اجتماعي السياسة الثقافية، فتغير النظام الاجتماعي، أو طبيعة السيطرة الطبقية، يغير من نمط المعايير والقيم الثقافية السائدة أو بعضها²⁶.

فالنظام الثقافي يرتبط إذن بالنظام الاجتماعي سياسي، ويستجيب لمطالب استقرار وتبدل هذا النظام، وكل نظام ثقافي لا بد أن يعيد النظر في سبل نقل المعرفة وتحصيلها وميادين انتشارها، فيؤكد على ميادين بحث أو فن ويهمل أخرى، ويشجع على نوع من النشاط الذهني ويحد من نشاط آخر أو يمجعه، وكل ذلك مرتبط بتغير الوظائف التي يعطيها كل نظام اجتماعي- سياسي للثقافة أو لبعض منظوماتها بقصد تحقيق أهدافه الكبرى الاجتماعية وجود سياسة ثقافية، أي قدرا محددا من التدخل الإداري للسلطات في سيرورة النشاطات الذهنية، بيد أن هذا التدخل لا يفترض وجود سياسة ثقافية واعية لنفسها ولا يتعلق بها، إنه يستند إلى استجابات عميقة للأوضاع القائمة.

تؤثر هذه العوامل في عمل النظام الثقافي وتبلوره، ولا تنجح السلطات السياسية دائما في الحد من أثر هذه العوامل، بل من الممكن أن تخسر الهيمنة الفكرية والإيديولوجية لفترة طويلة، لصالح طبقات خاضعة أو تأثيرات خارجية، وبالرغم من إمساكها بالمؤسسات واحتلالها لها، بهذا المعنى يمثل النظام الثقافي الثقافة على مستوى توازن القوى الفكرية والروحية، وهو مستوى التبدل والتغير الأسرع والأكثر ترددا وسهولة، وإن لم يكن الأعماق والأكثر استمرارا²⁷، وتقوم بمهمة الربط بين وحدات العمل الثقافي وبين السلطات العامة مجالس عليا للثقافة، ويشارك فيها المبدعون وممثلو المؤسسات الثقافية مع الجمهور، وتضطلع هذه المجالس بمهمة توجيه السياسات الثقافية بما يتفق مع الأهداف الثقافية، والبحث عن مصادر التمويل، وإعداد الخطط للعمل الثقافي، والتنسيق بين مختلف النشاطات وتنظيم الأولويات، ويمكن تحقيق هذه الأهداف بالاعتماد على الإدارة الحديثة ونقل الرسائل الثقافية إلى الجماهير والوصول بها إلى التنظيم الثقافي التربوي²⁸.

وتهدف السياسة الثقافية إلى تحديد الأهداف، وإنشاء البنى الثقافية اللازمة والحصول على الموارد الضرورية، والملائمة لإيجاد الإطار الثقافي المناسب، ولما كانت السياسة الثقافية تمثل إحدى المكونات الرئيسة لسياسة إنمائية، فإنه ينبغي تنفيذها بالتنسيق مع مجالات اجتماعية أخرى، وإذا كان مفهوم الثقافة ينصب على السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعا بعينه أو فئة اجتماعية بعينها، وهي تشمل الفنون والآداب وطرائق الحياة ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات، وما إلى ذلك فقد أصبحت بعد انعقاد مؤتمرات اليونسكو الثقافية تشمل الحقوق الأساسية للإنسان، وحقوق المؤلف، والتركيز بشكل أساسي على ثقافات الطفل والشباب والمرأة والذاتية اللغوية والمتاحف، وغير ذلك، مما يعني انتهاء الزمن الذي كانت فيه الدول ترسم سياستها الثقافية، لتصبح اليونسكو صاحبة الأمر والنهي في هذا المجال، ولها الحق في التخطيط والإشراف والتنفيذ إطار نهج متكامل، مع ضمان حرية التعبير من أجل المشاركة الفعلية في الحياة الثقافية²⁹.

هذه السياسة في صيغتها تسعى إلى أن تكون في حجم التحديات الوطنية التي تواجهها الثقافة، ويواجهها العمل الثقافي بدءا بقراراته وخططه وانتهاء إلى إنجازاته واستثماراته، إن الخطة الثقافية لا يمكن أن توضع من حيث المبدأ إلا بعد معرفة واضحة لثلاثة عوامل:

- حاجات الأمة الثقافية في دقائقها وتنوعها وتناقضاتها، وصياغتها في أهداف عامة.
- التقويم الصحيح للوضع الثقافي الحقيقي بهدف تصحيح مساراتها واستكمال بنائها.
- تنظيم أولويات العمل في مشاريع متوالية ومراحل زمنية ووسائل محددة.
- وضع السياسات القطاعية أو الخاصة المعبرة عن الأهداف.
- برمجة مدى تدخل السلطات والقطاعات الخاصة والفردية، فلا ريب في مشاركة المجتمع نفسه مع السلطات في التنمية الثقافية لأنه هو منبع الإبداع الثقافي³⁰.

ضمن معطيات وخطط التنمية التي تستهدف تأهيل الإنسان للمستقبل، أصبح من بديهيات العصر التخطيط لكل عمل مستقبلي، أي التفكير المسبق في هدفه وطرائق تنفيذه وميزانيته ووسائله، كما أصبح من الحتمي وضع الخطط للتنمية الثقافية، فلم يعد مقبولا أن تسير التنمية يوما بعد يوم حسب السياسات المحلية أو الإقليمية المتضاربة، ولم يعد مقبولا في الوقت نفسه أن توضع القضية الثقافية في المركز الأخير من الاهتمام سواء في التخطيط أو التمويل أو التنفيذ، أو أن توضع التنمية الثقافية في معزل عن خطط التنمية الأخرى، وإذا كانت الحال فلا يجوز أن يستمر هذا الوضع، ولا بد من نقل الثقافة من مراكز الاهتمام الثانوية إلى المراكز الأولى، لأن الثقافة هي الاقتصاد الآخر لكل أمة لكل شعب، ولأن الثقافة سريان الاقتصاد ومكملته في القوة والإنتاج.³¹

على أن وضع الخطة يقتضي تصورا واضحا لإطارها الفكري وتحديد الأهداف والطرائق المؤدية إلى دعم تمسك المجتمع بعقيدته وقيم تراثه، وتشديد إيمانه بقدراته الذاتية الإبداعية، وزيادة تجاوبه مع المعطيات الحضارية القائمة وتطوراتها، وتوسيع فاعليته ضمن إطارها، وتعميق الحوار بين الثقافة العربية والثقافات الأخرى، إن الدعائم التي تقوم عليها الثقافة تستند إلى:

- الإيمان بقيمة الإنسان وقدراته، وأن إطلاق طاقاته المبدعة من شأنه إغناء الوطن بالقيم الثقافية.
- التسليم بأن الثقافة هي تأكيد لإنسانية الفرد وإبراز هويته المميزة، وهي عامل توحيد بين أبناء الشعب الواحد، وعامل أساسي في تغيير المجتمع ورسم طموحاته.³²

من هذه الأسس تنبع أهداف الخطة الشاملة للثقافة الوطنية، وتعود في النتيجة لتصب فيها، وهي وإن تعددت فإنها مترابطة فيما بينها الترابط المتكامل، وهذه الأهداف هي الصورة الأخرى للقضايا المحورية التي تشغل المجتمع، يمكن أن نحدد في النقاط التالية:

- إغناء شخصية المواطن الجزائري وتأكيده وعيه بعقيدته وبذاته كرامته، وقدرته على مواكبة التطور الإنساني المعاصر والمشاركة الفعالة فيه.

- تطوير البنى الاجتماعية والاقتصادية والفكرية في الجزائر بوصفها ركن البناء الحضاري، فالثقافة ليست كيانا مغلقا على ذاته بل هي تفاعل دائم مع ما يحيط بها، والعلاقة بين الثقافة والاجتماع والاقتصاد تجعل الثقافة مؤثرة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.³³

تقوم السياسة الثقافية على جملة من المبادئ التي هي الأسس والأركان، وهي تظل مع تشعبها وشمولها مناحي شتى من الحياة تشكل الإطار الفكري للخطة، فالثقافة هي من إبداع الشعب الذي ترتبط به وتعود إليه، وحياة الشعب هي المنبع الأساسي لكل إبداع ثقافي ولكل استمتاع، وهي تستمد إبداعها وتطورها المستمر من الحياة النابضة بالحياة للمبدعين فيها، كما تستمد من إدراك المستفيدين بها، كلما زاد التجاوب بين الطرفين عمقا وتفاعلا كان ذلك من دلائل الارتباط بالثروة الثقافية، وبالهوية الثقافية وبنموها وتجدها، إن الثقافة هي ما يميز أمة من غيرها، لذا فإن تنمية

الثقافة الوطنية تنمية تميز أبنائها والعاملين عليها وتعطيها دورها الخاص في النشاط الوطني والإنساني لهُو أحد المبادئ التي تقوم عليها السياسة، إن عملية التخطيط التنموي عملية شاملة، وهذا يعني أن الثقافة بعد أساسي من أبعاد التنمية، وعلى علاقة تأثير متبادل مع نواحي التنمية الأخرى، ولا يتم تطوير البنى الاجتماعية والاقتصادية إلا بالاستناد إلى تخطيط ثقافي يحدد طرق العمل ووسائله³⁴.

تتطلب الثقافة ديمقراطية تعني الحق الإنساني في المشاركة الفردية والجماعية الواسعة، وفي مجالي إنتاج الثقافة والإفادة منها، باعتبار أنها إمكان في الإبداع مفتوح للجميع، وفي تراث المجتمع الجزائري وتقاليد ما يؤكد حرصه على أن تكون الثقافة جهدا يقوم على المشاركة الجماعية، في مجالي إنتاجها والإفادة منها، ديمقراطية الثقافة شرط أساسي من شروطها سواء الإبداع الذي لا تضمنه إلا الحرية الكاملة في التعبير، أم في الاستمتاع الذي تتساوى فيه فرص التمتع بالثقافة دون تمييز في العرق أو الجنس أو اللغة أو المكانة الاجتماعية³⁵.

غير أن ديمقراطية الثقافة وحيثها تحتملان الكثير من التعقيد لأن وضع الحدود بينها وبين القيود التي لابد من وجودها حولها، أي الجمع بين مبدأ الحرية وبين التقنين لها مشكلة تعترض كل الأنظمة، وتشكل واحدا من همومها، وما زال تدخل الدولة يساء استغلاله بدرجات متفاوتة، وديمقراطية الثقافة تعني ديمقراطية المجتمع كله، وتتطلب التفاعل الحر بين مختلف القوى الاجتماعية، ويظل الأساس هو تشجيع العملية الإبداعية وتغذيتها على أوسع نطاق ممكن، وتشجيع الانتفاع بأفضل الأنشطة الثقافية لأكبر عدد، والمشاركة الجماهيرية في اتخاذ القرارات بشأن الحياة الثقافية، وهذا يتطلب إرساء سبل جديدة للديمقراطية عن طريق تكافؤ الفرص في مجال التربية والتعليم والثقافة، واللا مركزية في النشاطات الثقافية جغرافيا وإداريا³⁶.

ترتبط الثقافة بالنسق الإيديولوجي، الذي يهدف بالدرجة الأولى بشكل مباشر للإحاطة بالمؤثرات الإيديولوجية، الناتجة عن خصائص الفضاء السياسي والثقافي، تحليل النسق الإيديولوجي يبرز مجموعة من الحقائق في غاية من الأهمية، مثل تلازم كلي بين السياسة الثقافية والمشروع الوطني الجديد أي أن السياسة الثقافية هي التجسيد العلمي للمشروع السياسي، الذي اكتسب تحديثا ثقافيا، وكذلك إلى أن السياسة الثقافية في صلة مباشرة وجدلية بالمتغيرات السياسية، فهي تتراجع وتتقدم حسب المعطيات السياسية³⁷.

العلاقة بين الثقافة والإيديولوجيا هي علاقة قارة، تدل على أنه من الصعب طرح إشكالية السياسة الثقافية دون البحث في جذورها الاجتماعية، وفهم خلفياتها الإيديولوجية، المسألة الثقافية هي السيطرة على المسائل الكبرى والمراجع الحضارية، وصياغة الوعي الجماعي الصياغة المتوازنة، فالمسألة الثقافية تمثل التعبير الأرقى عن معادلة ثلاثية الأطراف، تجمع الماضي الحاضر والمستقبل، وهي أيضا علاقة جدلية بين حدود الماضي وشروط الحاضر ومتطلبات المستقبل³⁸، الثقافة هي

واحدة من المكونات الأساسية لتاريخ شعب، واحدة من الشروط الأساسية للتقدم والمضي نحو الأمام لهذا الشعب الذي تعكسه، هي جزء من البنية الإيديولوجية لكل حركة شرعية ثورية، فالثورة الاقتصادية والتقنية لا يمكن أن تقوم دون الارتكاز على ثورة ثقافية فعلية³⁹.

الحديث عن البعد الفكري للمشروع المجتمعي للتغيير يطرح جملة من الأسئلة، هل المقصود بذلك الجمع بين الإرهاصات الفكرية التي يمكن أن يذهب إليها الفكر المتأمل في التجربة السياسية للتغيير وفي أبعادها الحضارية؟ أم المقصود هو الأرضية الفكرية التي بني عليها المشروع المجتمعي للتغيير؟ أو هو الزاد الفكري الذي يوفره المشروع لأبناء المجتمع المنشود؟.

لا جدال في أن قضية الإستراتيجية في بناء الدولة كانت أمراً هاماً ومسألة حيوية لجميع الميادين، كما أنها حيوية لكل إنسان يتطلع إلى تطوير ذاته وواقعه، إذ بدونها يتخبط خبط عشواء، دون أن توصله جهوده إلى مرماه وغايته المنشودة، فالبداية السليمة لأي انطلاقة أو مشروع هي تحديد الإستراتيجية المرسومة، التي تصل بداية المشروع بنهايته، ودون ذلك تبحث المجتمعات وراء إنجازات الغير، ومن هنا تنبع ضرورة أن لا تكون الأنشطة ارتجالية، وبعيدة عن تخطيط الدقيق والبعيد، لأن الأنشطة التي تكون ردة فعل تجاه أفعال معينة نوعية صنعها الغير لا تستطيع أن تواكب الآخرين، أو تستجيب استجابة فعالة لتحديات الراهن⁴⁰.

إن الاستراتيجيات لا تصاغ من واقع مجرد ومثالي، وإنما تتشكل وتصاغ من معطيات راسخة لها دورها ووظيفتها في حركة الواقع، ومن هذه المعطيات التي تساهم في صياغة الإستراتيجيات معطى الأهداف والغايات التي تحملها المجتمعات والجماعات، فعلى ضوء الهدف الذي ينشده المجتمع تتحدد الإستراتيجية، لذلك لا بد من أن تكون العلاقة واضحة وفعالة بين الأهداف والإستراتيجية، ثم أهمية قصوى لفعالية الأهداف والغايات في المجتمعات، حتى يتسنى لقوى المجتمع من خلال هذه الفعالية صوغ إستراتيجية عملية وطموحة بمستوى الغايات المنشودة⁴¹.

كما أن للأهداف والغايات تأثيراً مباشراً في صياغة الإستراتيجيات، كذلك فإن الواقع والمعطى الزمني تأثيراً مباشراً أيضاً، ذلك لأن الإستراتيجيات هي بمثابة الجسر الذي يربط بين المثال والواقع بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون، وحتى يكون هذا الجسر قوياً وفعالاً وذا ديناميكية فهو بحاجة إلى معطى الواقع، ذلك من أجل الابتعاد عن مثاليات، والانطلاق من قضايا ومساائل ممكنة ومتاحة، وحتى تلي هذه الإستراتيجيات حاجات حقيقية وواقعية⁴².

يمكن نقر أن لكل حقبة تاريخية ولكل واقع موضوعي إستراتيجية خاصة، مستقاة من ظروف تلك الحقبة ومن ظروف هذا الواقع، لذا يمكن القول أنه لا توجد إستراتيجية ثابتة لا تتغير بفعل تغير الواقع وتبدل متطلباته وأحواله، فالواقع الذي فرضته الاتفاقيات الثنائية يختلف الوضع الذي سيلي تلك الفترة، بما أن الإستراتيجيات ليست مشروعاً للحلم، وإنما هي مشروع عمل وبرنامج متواصل

يتطلع إلى إنجاز الطموحات، لذلك فإن المعطيات التي تساهم في صوغ الإستراتيجيات معطى الإمكانيات، لأنها هي التي تحدد القوى الموظفة في مشروع العمل، وتؤكد أهمية المنهجية والإستراتيجية في الأنشطة الثقافية، لأن الجهود الثقافية التي تتم بدون منهجية واضحة وإستراتيجية مرسومة لا توصلنا إلى الأهداف، لذا فإن الأنشطة الثقافية بأشكالها المختلفة بحاجة دائما إلى منهجية وخطة عمل متكاملتين تربط هذه الأنشطة بآفاق الأمة ودورها الريادي⁴³.

تأسست الثقافة البعد المرجعي الذي يجمع بين مقومات الهوية الوطنية ورموزها من دين ولغة وتاريخ حضاري ورصيد إصلاحي، وبين الرؤية الاجتهادية لتزليل هذه المقومات والرموز في جدلية الفضاء المفتوح على الغيرية والكونية، لقد تطلبت هذه المعادلة منهجا عقلانيا يرفض تقديس التراث وتخنيطه، بل يجعل منه منطلقا ذاتيا للإبداع الحضاري والإقدام على تحديات الحداثة، إن البعد المرجعي في ثنائية الوطن والثقافة هو بالأساس رؤية مستقبلية جديدة تخرج الخطاب العقلاني من دائرة النخبة وفلك السلطة وتذهب به إلى عمق المجتمع ليصبح ثقافة فاعلة ومنتجة، ومواطنة متحررة من عقدة الهوية الدفاعية، من هنا يكون مفهوم الدولة متجذرا في الفضاء الاجتماعي ومشروعية التحديث والانتماء بأبعاده⁴⁴.

الارتقاء بالممارسة الفكرية والسياسية إلى مستوى المعاصرة التي تفرضها متغيرات الإنسانية، يتطلب بالأساس الاعتماد على قدرة العقل على نقد منجزاته من أجل أنسنة واقع الحياة وفكرة الوجود، ومعادلة الهوية الثقافية الوطنية بين الموروث والمستحدث، بين الذات والآخر، بين الفرد والمجتمع تنطلق من هذا المنهج النقدي السليم الذي يعتبر أن ذاكرة الوطن هي ثقافته، وأن الثقافة هي إبداع للوطن أي لفضاء التعايش والإرادة الحرة للفعل والإنجاز.

إن البعد المرجعي لا يتعلق في ثقافتنا بالقدرة التعبوية للتاريخ، بقدر ما يتعلق بقدرة الذاكرة الجماعية على احتضان تحديات حداثتها وأسئلة مستقبلها في خضم الضبابية الفكرية الراهنة، اختارت الجزائر منظومة مرجعية كانت محصلة لقراءة تاريخية للذات، وكان المشروع السياسي تجسيدها لهذه القراءة وتكريسها في الخطاب والاختيارات والمؤسسات، وهذه الجدلية هي تعبير عن تلازم الثقافة والوطن، الإنسان والمواطن، المجتمع والدولة⁴⁵.

إن قدرة أي ثقافة على الإبداع والمساهمة في الفعل الحضاري الإنساني تقاس بقدرتها على استيعاب الاختلاف والتناقضات، بل حتى على قدرتها على تفعيل مساحات التنوع وصهرها في منظومة الهوية المنفتحة، كما أن قدرة أي وطن على عقلنة العلاقة بين أفرادها وأدوات حكمه تقاس بقدرته على تحقيق آليات التلاقي بين الإرادة الجماعية المتجسدة في مشروعية السلطة، وبين تناقض المصالح وإرادات الأفراد وتقاطع الرؤى والتصورات للشأن العام، وفي الحالتين هناك جدلية الدولة

والمواطنة ومتطلبات المجال الثقافي العام حتى تستقيم قدرة الثقافة على الإبداع وعملية التفاعل الحركي بين مكونات المجتمع بما في ذلك هيكلية النخبة الممارسة للسلطة⁴⁶.

تعود إشكالية تحديد مفهوم الوطنية كأحد المفاهيم الأكثر تعقيدا، لتعدد المستويات التي يحيل عليها في أبعادها الإيديولوجية والسياسية والثقافية، كما يعود غموضه إلى تداخله مع مفهوم الأمة ومصطلح الوطن وتكامله مع معاني البناء الوطني، بناء عليه فالوطنية تطابق المجهود المبذول من طرف مجتمع لا متلاك مصيره الذي يجب أن يستوعب القيم الحضارية للمجتمع السائدة في كليتها والذي يتعرف عن ذاته من خلالها وتميزه عن غيره⁴⁷.

الوطنية ظاهرة التعبئة السياسية للبعد الثقافي، أي التجنيد السياسي للثقافة، ويتمثل رهان التزعة الوطنية في فرض تجانس ثقافي أصلي بين الحكام والمحكومين، وينحصر نموذج الدولة الذي أثار حماسة الوطنيين وهو نموذج الدولة الوطنية، في مبدأ مسألة الشرعية السياسية هي مسألة ثقافية أولا قبل شيء، وتكمن ماهية الدولة الوطنية في عدم التمايز بين السياسي والثقافي، وبمقتضى ذلك يكون ما هو ثقافي أساسا لما هو سياسي، كما يكون ما هو سياسي في خدمة ما هو ثقافي، ويتمثل دور الدولة، في نظر الوطنيين صيانة الثقافة الوطنية وتطويرها، فهم دائما مدعوون في مجال العمل الملموس، إلى حل ما ينجم من توتر بين الرغبة في صيانة ثقافة الماضي و بين إرادة تحديث هذه الثقافة لكسب الثروة والقوة اللازمتين لحماية الاستقلال⁴⁸.

- ¹ تيري إيجلتون: فكرة الثقافة، تر ناث ديب، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية، ص 12.
- ² ميكائيل تومسون: نظرية الثقافة، تر على السيد الصاوي، عالم المعرفة، الكويت، 1997، ص. 9.
- ³ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: الخطة الشاملة للثقافة العربية، ط 2، تونس، 1990، ص. 43.
- ⁴ المرجع نفسه، ص. 43.
- ⁵ UNESCO : Le développement culturel expériences régionales, Publié par l'organisation des nation unies pour l'éducation, la science et la culture, Paris, 1980, p.11.
- ⁶ عبد الغني عماد: سوسيولوجيا الثقافة المفاهيم والإشكاليات، من الحداثة إلى العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، بيروت، 2006، ص. 46، 47.
- ⁷ مالك بن نبي: مشكلة الثقافة، دار الفكر للطباعة والنشر، دمشق، 1984، ص 74.
- ⁸ المصدر نفسه، ص ص. 80-89.
- ⁹ المصدر نفسه، ص 74.
- ¹⁰ عبد الإله بلقزيز: في البدء كانت الثقافة، نحو وعي عربي متجدد بالمسألة الثقافية، إفريقيا الشرق، بيروت، 1998، ص 45-49.
- ¹¹ المرجع نفسه، ص. 51.
- ¹² Serge regourd : Culture comme enjeu politique, université des science sociales de Toulouse, France, 2002, p.39
- ¹³ André Malraux : La Politique la culture, Paris, Gallimard, 1996.p.21
- ¹⁴ Girard Augustin : Développement Culture, expériences et politique, Unesco, 1982.p.67.
- ¹⁵ UNESCO : op-cit p.12.
- ¹⁶ André Malraux : op-cit p.68.
- ¹⁷ Joseph Maila : Pour une Politique de la culture en Méditerranée, centre de recherche sur la paix, institut catholique de Paris. P.24.
- ¹⁸ William B.Quandt : Société et Pouvoir en Algérie, la décennie des ruptures, Casbah éditions, Alger, 1999. pp.127, 128.
- ¹⁹ Ahmed Kaid : Aspect essentiels de la révolution culturelle, presses de ENAP, Alger, 1971, p.18-21.

- ²⁰ محمد السويدي: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص ص. 42-44.
- ²¹ عمر بن قينة: المشكلة الثقافية في الجزائر 'التفاعلات والنتائج'، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2000، ص ص. 58، 59.
- ²² المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: المرجع السابق، ص ص. 157، 159.
- ²³ المرجع نفسه، ص ص. 171، 172.
- ²⁴ المرجع نفسه، ص. 172.
- ²⁵ منصف الوناس: الخطاب العربي الحدود والتناقضات، الدار التونسية للنشر، تونس، 1992، ص ص. 63-67.
- ²⁶ برهان غليون: اغتيال العقل، محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية، موفم، 1991، ص 99.
- ²⁷ المرجع نفسه، ص 100، 101.
- ²⁸ Boutefnouchet Mustafa : La culture en Algérie mythe et réalité, S.N.E.D.1982. pp.116-119.
- ²⁹ Jean Caune : La Culture en action, réédition, Grenoble, 1999.pp. 57, 58.
- ³⁰ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: المرجع السابق، ص 43، 44.
- ³¹ Boutefnouchet Mustafa : op-cit, pp. 128-131.
- ³² المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: المرجع السابق، ص 44.
- ³³ المرجع نفسه، ص. 46، 48.
- ³⁴ سعيد بن سعيد العلوي: الوطنية والتحديثية في المغرب المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1997، ص ص. 63-65.
- ³⁵ François Mariet : Idéologie Scolaire et Culture en Algérie, A propos de quelque ouvrage récents a Algérie, revue de sociologie française, volume 19 n 3 Paris, 1978, pp.429-431
- ³⁶ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: المرجع السابق، ص. 49-51.
- ³⁷ منصف الوناس: الدولة والمسألة الثقافية في تونس، دار الميثاق للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، تونس، 1988، ص 31.
- ³⁸ منصف الوناس: الدولة والمسألة الثقافية في المغرب العربي، مطابع سراس، تونس 1999، ص 198.
- ³⁹ Mourad Bourboune : Pour une révolution culturelle, Révolution N 37, 12.10.1963.p.32.

⁴⁰ Mustapha Cherif : Culture au Maghreb, édition Maghreb relation, Alger, 1990, p.41.

⁴¹ محي الدين صابر: " الثقافة العربية وتحديات المستقبل "، منشور في كتاب، المثقف العربي همومه وعطاؤه، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 2001، ص. 301، 302.

⁴² Sofiane Hadjadj : Les impasses de l'action de culturelle en Algérie, la pensée de midi, n 16, 2005.p59-64.

⁴³ محمد محفوظ: الحضور والمثاقفة: المثقف العربي وتحديات العولمة، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2000، ص 7-10.

⁴⁴ Nadji Safir : Contribution a l'analyse de la problématique culturelle Algérienne, contemporaine dynamiques culturelle et enjeux de société, revue du monde musulman et de la méditerranée, volume 65, n 1.pp.117, 118.

⁴⁵ Ahmed Taleb Ibrahimi : De la décolonisation à la révolution culturelle 1962-1972, SNED, Alger, 1973, pp. 21-23.

⁴⁶ عبد الإله بلقزيز: المرجع السابق، ص. 65.

⁴⁷ Jacques Grand'Maison : Nationalisme et Révolution Culturelle, Montréal, librairie, 1970.p.32.

⁴⁸ Abdelkader: Elements d'histoire culturelle Algérienne, entreprise nationale du livre, Alger pp.4, 5.